

خمسة توافقات.. ثلاثة منها على الترحيل

عبد المنعم علي عيسى

أن يرتبط بالممارسة وإلا فإنه يصبح فارغاً بلا معنى فما جدوى التأكيد على وجوب الوصول إلى «النبع» إذا ما كانت الطرقات المسلوكة إليه تؤدي إلى اتجاهات أخرى.

في ميزان التلاقيات والافتراقات الدولية والإقليمية فإن من الواضح أن مشروع الانفصالية الكردية البائدة في الشمال العراقي والمتمترس في الشمال والشرق السوريين مؤخراً، ماض نحو الانهيار، وعلى الكرد السوريين أن يضعوا في حساباتهم أن انهيار المشروع التركي في مصر ٢٠١٣ وفي تونس العامين ٢٠١٤ و٢٠١٥ والمتداعي في ليبيا والسودان ربيع هذا العام سوف يجعل منه أحد شراسة في الموضوع الكردي بشقيه في الشماليين السوري والعراقي اللذين باتا خط دفاع أخيراً عن وحدة الأراضي التركية تحت طائلة التهديد بوحدة هذه الأخيرة وهذا الأمر يشكل دافعاً لها أن تكون فعالة في صناعة اقرار السياسي التركي.

يمكن في هذا السياق لفظ أمر قد يكون أكثر أهمية بالنسبة لأنقرة من مسعاها نحو إزالة خطر الانفصال الكردي الذي يتهددها وهو تحديد نقطة التلاقي الممتدة مع دمشق وهي بالتأكيد موجودة فإذا ما تعذر التلاقي عند الكيلومتر ١٠ أو ٢٠ فمن الممكن التلاقي عند الكيلومتر ١٠٠ أو ٢٠٠ بما يضمن حماية وحدة أراضي البلدين وعدم قيام فاصل جغرافي ديموغرافي فيما بينهما يمكن أن يكون معيقاً في حسابات التفاعل الحضاري والاقتصادي.

هكذا فرضية قد لا تكون بعيدة الآن والمؤشرات عليها كانت بسيطة في السابق لكن إنضاج حلقة جديدة منها قد يكون على موعد مع أيلول المقبل تبعاً للأنبيات التي سيشهدها الداخل التركي خلال هذا الشهر والتي ستدفع بأقربة على الأرجح نحو تأمين حالة إسناد سوري لرافعة النظام التركي الروسية.

التوازنات القادرة على فرضها أمراً واقعاً فالحقوق المغتصبة لا تستردّها الشرعية، ولم يحدث أن حصل ذلك من قبل، بغياب القادرة على استعادتها.

في سياق التوافقات سجلت الجولة الأخيرة توافقاً مهماً حول ملف شرق الفرات وقد عكس البيان رفضاً للوقائع التي يشهدها هذا الأخير من نوع «مبادرات الحكم الذاتي» و«تهديد الأمن القومي للدول المجاورة» وهاتان الإشاراتان شديدتا الأهمية في ظل المحادثات الجارية بين واشنطن وأنقرة للتوصل إلى اتفاق ما بشأن «المنطقة الآمنة» المزمع إنشاؤها في الشمال والشرق السوريين، وهو المسعى الذي سجل فشلاً كبيراً إبان زيارة المبعوث الأميركي جيمس جيفرسون الأخيرة إلى أنقرة وآخر تموز الماضي، وإذا ما قرن هذا الأمر الأخير بما جرى الإعلان عنه بعد اتصال وزير الدفاع التركي خلوصي أكار مع نظيره الأميركي مارك اسبر في ٢٩ تموز الماضي وفيه أكد الأول للأخير بأن أنقرة ستضطر إلى إقامة المنطقة الآمنة في سورية بفردتها حال عدم التوصل إلى تقاهم مشترك مع الولايات المتحدة، فإن من الراجح أن يشهد شرق الفرات قريباً تطورات مهمة قياساً إلى مسعى تركي يبدو ماضياً نحو توسعة أعماله في «وَأ الخطر الكردي» الذي سجل في سجلاته مؤخراً إطلاق عملية «المخلب» في الشمال العراقي في المنطقة الممتدة ما بين جبال قنديل، حيث معقل قيادات حزب العمال الكردستاني الأكبر، وبين مناطق جبل سنجار والتي قال الرئيس التركي بعد ساعات على انطلاقها بأنها لن تتوقف قبل أن تسمح شيئاً اسمه «جبال قنديل» عن الخريطة.

توافق آخر من النوع التقليدي الذي لا يرغب في كل البيانات والقرارات الصادرة بشأن الأزمة السورية على اختلاف مشاربها وهو يتمثل بالتأكيد على وحدة وسيادة الدولة السورية على أراضيها، وعلى الرغم من أهمية هذا التأكيد إلا أن الفعل يجب

وأخر نيسان الماضي تبعاً لاحتياجات المرحلة المقبلة وتطوراتها. خلاف آخر تظهر حول تشكيل اللجنة الدستورية وقواعد العمل بها، ولربما كان من المؤكد أن غياب المبعوث الأممي غير بيدرسون عن الحضور لأسباب صحية كما قيل وقد مثلته فيه نائبته خولة مطر، كان سبباً إضافياً في تعثر هذا الملف بعد أن نقلت تقارير مؤخراً توافقاً جرى التوصل إليه حول الأسماء الستة في الثلث الثالث من اللجنة الدستورية، إذ لطلالما كانت التوافقات التي أعلن عنها في أعقاب لقاء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم مع بيدرسون بدمشق في ١٠ تموز الماضي كانت قد أوحث بأنها الأولى من نوعها في هذا السياق بعد أن كانت الإيماءات قد أوحث بقبول الطرفين للمقترح الذي تقدم به المبعوث الروسي الكسندر لافرنتييف في وقت سابق وهو يقضي بتقاسم تلك السداسية بأربع حصص منها لدمشق والباقي للأمم المتحدة، على حين أن الراجح هو أن ضغط المفاوض الخلاقية الأخرى قد أرخى بثقله على هذا الملف الذي رحل، كما باقي شريكه الباقيين، إلى جولة أستانا المقبلة والتي ستحمل الرقم ١٤ والمقرر عقدها في شهر تشرين أول المقبل.

خلاف ثالث كان طرفاه هذه المرة هما الروسي والإيراني حول ملف الجولان وإذا ما كانت الرؤى قد تباينت حول طريقة التعاطي مع التطورات الأخيرة في هذا الملف فإن الطرفين لهما إلى نتيجة مختصرة، وإن كانت لا تقي بالغرض، عكسها البيان الختامي الذي أشار إلى التأكيد على القرارات الدولية ذات الاختصاص بهذا الشأن، وهذا الخلاف الأخير يرصد موقفاً إيرانياً صلباً في وجوب إيجاد آليات فاعلة في مواجهة قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب الأخير الذي اعترف به بسيادة إسرائيل على الجولان وأخر آذار الماضي، وهو يلحظ أن القرارات الدولية كانت تجد طرفاتها سريعاً إلى الأرشيف والحفظ إذا غابت

بمقياس النتائج المستحصلة فإن من الممكن عنونة الجولة الثالثة عشرة من أستانا، أو نور سلطان التي لم تعدت الذاكرة عليها بعد، بعنوان عريض هو توافقات على ترحيل كبرى الملفات، ففي السياسة، كما في الاقتصاد، يمكن النظر إلى جولاتها وممارحاتها بمقياس المكاييل عينها التي يستخدمها هذا الأخير للحكم على ما حققته وإن كان من المؤكد أن ذلك وحده لا يكفي تماماً لكنه يعطي صورة مكثفة ومؤشراً عن الصورة الجديدة المرتسمة ومدى اختلافها عن نظيراتها السابقة، ثم هل هي تشكل تقدماً أو تراجعاً أو مراوحة.

برزت في الجولة الأخيرة من أستانا يومي ١ و٢ من آب الجاري ثلاثة خلافات مهمة وتوافقات لا يقان أهمية، وفي الأولى سجل ملف تطبيق اتفاق سوتشي المبرم ما بين موسكو وأنقرة في أيلول الماضي خلافاً جذرياً لم تستطع موسكو فيه إلزام الأخيرة، عبر رجع صدى (١٢ تموز)، والأمال المعلقة عليه، من الضغط على أنقرة لتنفيذ بنود الاتفاق وهو ما عكسه البيان الختامي على الرغم من الإعلان عن التوصل إلى اتفاق هدنة سرى تفعيله في إنبل ومحيطها منذ منتصف ليلة الأول من آب أي بعد ساعات على انعقاد الجولة الأولى من المفاوضات، والجدير ذكره أن هذا الاتفاق المذكور والذي كان مشروطاً بانسحاب المسلحين إلى مسافة ٢٠ كم عن خطوط منطقة خفض التصعيد في إنبل كان قد جرى التوصل إليه ما بين الجيش السوري وبين فصائل المعارضة المسلحة دون تدخل مباشر من الروس وإن كانت موسكو قد سارعت إلى مباركته، غياب التدخل المباشر والإسراع في المباركة تهيء موسكو من خلالهما إلى التقلت من لعب دور الضامن في تنفيذ الاتفاق الذي يبدو هشاً ومن الصعب التلؤلؤ إنه يملك مقومات الاستمرار طويلاً، وهذه الوضعية مانحة تلقائياً لمرونة في الموقف الروسي تسهل إمكان المضي قدماً في عملية الجيش التي بدأها في

«قسد» هددت النظام التركي مجدداً «برد حاسم» على أي عدوان!

«مسد» ينتقد بيان «أستانا ١٢»، لوصفه «الإدارة الذاتية» الكردية بـ«الانفصالية»

الوطن - وكالات

انتقد «مجلس سورية الديمقراطية – مسد» البيان الختامي لمحادثات «أستانا ١٢» لتأكيد على أن مشروع ما يسمى «الإدارة الذاتية» الكردية يحمل اجندات انفصالية، في وقت استنكرت الميليشيات الكردية التهديدات التركية بالعدوان على مناطق سيطرتها في شرق الفرات وهددت برد حاسم عليه.

«مسد» الذي يعتبر الذراع السياسية لميليشيا «قوات سورية الديمقراطية – مسد» ومتحالفاً مع قوات الاحتلال الأميركي، زعم في بيان نقلته وكالة «هاوار» الكردية، أنه تم الاتفاق في محادثات أستانا (١٢) على ما سماه «إشغال قبيل الحرب على مناطق شمال وشرق سورية» (مناطق سيطرة الميليشيات الكردية) موضحاً أنه ورد في بيان «أستانا ١٢»: أن «مشروع الإدارة الذاتية يحمل اجندات انفصالية تستهدف الأمن القومي للبلدان المجاورة لسورية».

وفي مؤشر على استعاطفه الاحتلالين الأميركي والتركي أعرب «مسد» في البيان عن ترحيبه «بأي قرار من شأنه إنهاء الحرب وتجنيد المدنيين وبيات ومآسي الحرب». وزعم، «أن مثل هذه المبادرات الدولية (محادثات أستانا) لم تنتج في الإحاطة بكامل الوضع السوري ولا تراعي صلحة



وفد الجمهورية العربية السورية خلال قراءة البيان الختامي لمحادثات «أستانا ١٢» (سانا – أرشيف)

مُشكلة ومدعومة من قبل حاضنة شعبية واسعة تقدر بحاليتين»، في إشارة إلى الميليشيات الكردية. وكان رئيس النظام التركي، رجب طيب أردوغان، قال أول من أمس: إنه «حسم أمره تجاه عملية شرق الفرات، وأنه لا يمكنه التزام الصمت أمام الهجمات على بلد»، وسيدخل (يحتل) إلى مناطق

الرامية لتدقويض السيادة السورية وتهديد الأمن القومي للبلدان المجاورة». واعتبر بيان «مسد»، أن «النظام التركي الذي يحاول استمالة جولات أستانا لصالحه يستمر في حلف شمال الأطلسي ارتكاب المجازر وممارسة التطهير العرقي بحق شعوب المنطقة، ورأى أن الدولة التي تهدد أمن المنطقة بشكل يومي (تركيا)، لا يحق لها إطلاق تهديد الإرهاب»، على قوات

سورية كجغرافية واحدة». وكان البيان الختامي لمحادثات «أستانا ١٢» في العاصمة الكازاخية نور سلطان، الذي صدر الجمعة الماضي، رفض كل المحاولات لإيجاد «واقع جديد على الأرض بترافع مكافحة الإرهاب»، بما في ذلك «مبادرات ما يسمى الحكم الذاتي غير المشروعة». وأكد المشاركون في جولة أستانا عزمهم الوقوف في وجه الأعمال «الانفصالية»

«الجامعة» تدعو لاجتماع لدول «النزوح واللجوء» من أجل دعمها!

الوطن

في خطوة تهدف على ما يبدو لإعاعة الجهود السورية والروسية لإعادة المهجرين السوريين في الخارج إلى البلاد، اقترحت مبعوثة الأمين العام لجامعة الدول العربية للشؤون الإنسانية «حصّة آل ثاني»، عقد اجتماع على مستوى المنديبين الدائمين للدول التي تواجه ظاهرتي النزوح واللجوء، لزيادة الدعم المقدم من الجامعة لهذه الدول!

وتقوم الحكومة السورية بالتعاون مع روسيا بجهود حثيثة لإعادة المهجرين السوريين في دول الجوار والدول الغربية بعد أن تم تطهير اغلب المناطق السورية من الإرهاب، إلا أن الدول الغربية تبذل مساعي حثيثة لإعاعة عودة هؤلاء المهجرين، من أجل الضغط سياسياً على الحكومة السورية انطلاقاً من هذا الملف.

ونقلت مواقع الكترونية وكالات معارضة عن الجامعة العربية، قولها في بيان «إن آل ثاني «القطرية الجنسية» اقترحت خلال استقبال السفير العراقي لدى مصر، أحمد نايف الدليمي، عقد الاجتماع الذي من المقرر أن يضم كلاً من «العراق ومصر ولبنان والأردن وليبيا واليمن، لزيادة مستوى الدعم المقدم من الجامعة لهذه الدول».

وأوضح البيان أن «الدليمي، مندوب العراق الدائم لدى الجامعة، أطلع آل ثاني «على أهم الإنجازات المتحققة في مجال تقديم الدعم للنازحين في العراق».

وشدد الدليمي على «خصوصية ملف النازحين العراقيين.. كون حرب العراق ضد الإرهاب كانت حائط الصد الأول لمنع انتقاله إلى بقية الدول العربية»، كما ذكر

موقع «السبيل» الإخباري، وطالب لبنان على الدوام بحل أزمة المهجرين السوريين الموجودين فيها من خلال عودتهم إلى سورية بعد أن طهر الجيش العربي السوري معظم المناطق من الإرهاب. يشار إلى أن الجامعة العربية ساهمت بشكل كبير في تأجيج الأزمة السورية، عبر مواقفها، كما نعمت قطر ودول خليجية أخرى وإقليمية بالتنظيمات الإرهابية في سورية.

سيطرة الميليشيات الكردية شرق الفرات كما دخل (احتل) عفرين وجرابلس والباب بشمال سورية»، مشيراً إلى أنه أخبر روسيا وواشنطن بذلك. وأول من أمس استشعر عضو «مسد» آزاد برازي خطر الاحتلال التركي ودعا، الحكومة السورية إلى الحوار مع «الإدارة الذاتية» الكردية لمواجهة.

ورداً على تهديدات أردوغان، أصدرت «الإدارة الذاتية» بياناً أمس، نقلته «هاوار»، وقالت فيه: إنها «بجميع مكوناتها الإثنية والدينية ستقف صفاً واحداً في مواجهة هذه التهديدات وستقومها بجميع الطرق الممكنة دفاعاً عن النفس، داعية المجتمع الدولي للقيام بواجبه تجاه المنطقة».

من جانبها، ذكرت عضو ما تسمى «القيادة العامة» في «قسد»، نوروز أحمد، أن رد الميليشيات الكردية فيما إذا نفذ الاحتلال التركي تهديداته بالعدوان، سيكون «حاسماً وستستحو كل مكان إلى ساحة حرب».

وقالت: «ستتغير توازنات المنطقة عموماً مع أي هجوم قد يحدث، فإذا لم تختز الدولة التركية طريق الحوار للحل، ستكون على استعداد للحرب، وفي حال الهجوم على أية منطقة، فلن يكون هذا الهجوم محدوداً بهذه المنطقة فحسب، بل ستتحول الشريط الحدودي الطويل مع الدولة التركية إلى منطقة حرب».

معاناتهم تواصلت في تركيا.. وأردوغان يرّحل أكثر من ٦ آلاف إلى إدلب

مهجرون سوريون يقيمون «دمشق الصغيرة» في الخرطوم

الوطن - وكالات

انتشرت المحلات السورية واللحمة السورية بكثافة في العاصمة السودانية الخرطوم، لدرجة أن المهجرين السوريين أقاموا «دمشق الصغيرة» هناك، في وقت استمرت معاناتهم في تركيا مع مواصلة النظام التركي الذي تخلى عنهم وقام بترحيلهم إلى مناطق سيطرة التنظيمات الإرهابية.

وجاء في تقرير لوكالة «أ ف ب» للأنباء: محلات تحمل أسماء حلب وحمص وروائع مأكولات وحلويات شامية وأحاديث بلهجة سورية مرحياك في «دمشق الصغيرة» في قلب العاصمة السودانية الخرطوم. وأوضح التقرير، أنه «بتجار عد كبير من محلات الطعام السورية في منطقة «كافوري» الراقية في شمال الخرطوم حيث تعبق رائحة الشاورما السورية، لافتاً إلى أن المنطقة باتت جذابة لمئات السودانيين من محبي المطبخ السوري.

ويعد السودان البلد العربي الإفريقي الوحيد الذي يسمح للسوريين بالدخول دون تأشيرة، حيث هاجر إليه عدد كبير من السوريين.

وحسب التقرير، فقد وفد أكثر من ٢٠٠ ألف سوري إلى السودان، حسب بيانات منظمات مجتمع مدني محلية في العام ٢٠١٨.

وقال أحد الشباب البالغ ٢٨ عاماً، وفق «أ ف ب»: إن «الشاورما والنشيش طاووق والكياب كلها موجودة في السودان منذ سنين لكن ليس بنفس الجودة الموجودة في المطاعم السورية، الفارق واضح في المذاق والطعم».

وأوضح التقرير، أنه بمجرد دخول المنطقة الراقية، يدخل للمرء أنه وصل إلى سورية إذ تحمل أسماء المحال كلمات مثل «الشام» و«السورية»، على حين يمكن سماع اللهجة السورية بين عشرات المارة في المنطقة، مشيراً إلى أن هذا الوجود الواسع يتغير تناسباً بين المحلات لتقديم وجبات أكثر جودة وأفضل مذاقاً.

ولفت التقرير إلى أن السوريين في السودان يحصلون

تواصل المباحثات الأميركية التركية بشأن «الأمنة»

أنقرة: عملية شرق الفرات قد تنطلق في أية لحظة

الوطن - وكالات

على حين كانت المباحثات التركية الأميركية جارية بشأن إقامة ما يسمى «المنطقة الآمنة» المزمومة، أعلن النظام التركي أن أنقرة وواشنطن «لم تتوصلا حتى الآن إلى تقاهم حول عمق المنطقة الآمنة»، وأن العملية العدوانية التركية في شرق الفرات قد تنطلق بعد عدم الأضحي أو في أية لحظة وفقاً للتطورات، فيما يبدو أنه ضغط على الجانب التركي.

ونقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء عن مصدر عسكري تركي أن «الجيش التركي قد يطلق العملية العسكرية (في شرق الفرات) بعد عدم الأضحي كما هو مخطط لها، أو ربما يتم تنفيذها في أية لحظة وفقاً للتطورات»، مضيفاً: «لقد ضغط الجيش التركي العملي في أية لحظة في حال تعرضت الأراضي التركية لهجوم من الأراضي السورية، كما حدث في العملية العسكرية بمدينة عفرين شمال سورية».

وأضاف المصدر: «لم تتوصل أنقرة وواشنطن حتى الآن إلى تقاهم حول عمق المنطقة الآمنة شرق الفرات، حيث اقترحت الولايات المتحدة الأميركية أن يتم تنفيذ العملية العسكرية التركية بعمق ١٧ كم»، وأوضح «لا معنى لتنفيذ عملية عسكرية بهذا العمق، لذلك فإن أنقرة تصر على تنفيذ العملية بعمق ٣٠ كم وهي لن تتراجع عن موقفها».

جاءت تصريحات المصدر العسكري التركي في وقت كانت تعقد الجولة الثانية من المباحثات بين مسؤولين عسكريين أميركيين والتراك في أنقرة بشأن إقامة ما يسمى «المنطقة الآمنة» المزمومة.

وسمى «المنطقة الآمنة» والمعارضات، وذكرت وزارة الدفاع التركية في بيان،

نقلته وكالة «الأناضول» التركية للأنباء، أن «جولة المباحثات الثانية حيال المنطقة الآمنة التي من المخطط إقامتها بالتنسيق بين الطرفين (الأمريكي والتركي)، بدأت صباح اليوم (أمس)، في مقر الوزارة بأنقرة».

وكانت الجولة الأولى قد انعقدت في ٢٣ تموز الماضي في مقر الوزارة دفاع النظام التركي.

في المقابل، قال مصدر كردي، وفق «سبوتنيك»: «العملية العسكرية التي يخطط الجيش التركي لتنفيذها شرق الفرات ستكون محدودة، وقد تقتصر على قصف مواقع لقوات سورية الديمقراطية – قسد».

وأضاف المصدر: «الولايات المتحدة الأميركية لن تسمح للجيش التركي باجتياح المدن في شرق الفرات، وستتخذ الطرف لعدة أيام عن العمليات العسكرية التركية، وأتوقع أن العملية لن تطول، وأن يكون الصدام بين قوات سورية الديمقراطية والجيش التركي محدوداً».

ولفت المصدر إلى أن «العملية التي سيقفها الجيش التركي في شرق الفرات تعتبر مصيرية، بالنسبة للسوريين الأكراد.

على خط مواز، ذكرت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية، أن إدارة الرئيس دونالد ترامب أطلقت جهداً أخيراً من الميليشيات الكردية شمال شرق سورية، من المتوقع أن يبدأ خلال الأسبوعين المقبلين، بحسب ما نقل موقع «العربي الجديد» الإلكتروني القطري الداعم للتنظيمات الإرهابية و«المعارضات». وأوضحت الصحيفة، «يخطط وفد رفيع



لاجئون سوريون أمام دائرة الهجرة في اسطنبول (عن الانترنت)

النصرة»، «استقبل ٦٦٠ لاجئاً سورياً مرحلاً من قبل السلطات التركية إلى محافظة إدلب». وفي الإطار ذاته، ذكر ما يسمى مدير معبر «باب السلامة» على الحدود السورية التركية في منطقة إعزاز، العميد الفار قاسم قاسم، وفق مواقع إلكترونية معارضة، أنهم استقبلوا أكثر من ٨٠٠ مهاجر خلال الأيام الأربعة الماضية بمعدل وسطي ٢٠٠ مهاجر يومياً.

وأشار إلى أن جميع المرشحين من تركيا إلى منطقة إعزاز مهجرون في تركيا منذ أكثر من خمسة أعوام، حيث دخلوا من مدينة اسطنبول لعدم حيازتهم «بطاقة الحماية المؤقتة» ما تسمى «الكبسك».

وجدير ذكره أن النظام التركي الذي تاجر بفضية المهجرين السوريين واستخدمهم لصالحه فيما مضى بدأ يتخلى عنهم مؤخراً بعد خسارته للانتخابات المحلية في مدينة اسطنبول، وبدأ المهجرون السوريون يعانون من التضيق عليهم، إذ يعمل النظام التركي على توقيفهم ومن ثم رميهم في أحضان دولته الإرهابية في إدلب المتعطلة بتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وحلفائه.

على التعليم والرعاية الصحية وكأنهم مواطنون سودانيون، كما أن لهم الحق في العمل واقتتاح مشروعات تجارية خاصة، وحصل العديد منهم على الجنسية السودانية مؤخراً.

وأدت الاضطرابات السياسية المستمرة في السودان إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وارتفاع الأسعار وزيادة التضخم وانهيار الجنيه السوداني مقابل الدولار كما ذكر التقرير.

وبحسب التقرير فإنه تنتشر في المنطقة أيضاً محال أخرى للثلاث والعطور ثقلي رواجاً، ويبيدي السودانيون إعجابهم بمهاره ودقة الحرفيين السوريين.

وبخلاف وضع المهجرين السوريين في السودان، ذكرت مواقع الكترونية معارضة أن النظام التركي رحّل آلاف المهجرين السوريين خلال شهر تموز الماضي في محافظتي إدلب وشمال حلب حيث تسطر التنظيمات الإرهابية.

وبحسب المواقع، فإن «معبر باب الهوى» على الحدود السورية التركية في محافظة إدلب والذي تسير عليه التنظيمات الإرهابية بما فيها «جبهة